بيـروت، فـي: ٢٠٢٦/٧/٢
رقـم الصـادر: ٨٣ ١٥/م.ص.
رقم المحفوظات: ١٩٢/ش.ن – ٢٦٣٧/د/٢٠٢٥

دولـــة رئيس مجلس النـــواب

الموضوع: السؤال المُقدّم من النائب السيد مارك ضوّ، بشخص السيّد وزير المالية، حول المُناقصة التي أجراها مجلس الوزراء للتدقيق في المصارف وفق شروط صندوق النقد.

المرجـع: إيداع رئاسة مجلس النواب ٤٣٩/س تاريخ ٢٠٢٥/١١/٥ ومرفقاته.

جوابًا على السؤال المُقدّم من النائب السيد مارك ضوّ، بشخص السيّد وزير المالية، حول المُناقصة التي أجراها مجلس الوزراء للتدقيق في المصارف وفق شروط صندوق النقد،

نُبدي أنّه، ولدى استطلاع رأي السيد وزير المالية حَول مُختلف بُنود السّؤال المَذكور، أفاد بما يلي:

- بتاريخ ٢٠٢١/٩/١٦ أصدر ديوان المحاسبة القرار رقم ١٩٩/ر.م/غ٤، وذلك في مَعرض مُمارسته الرقابة الإداريّة المُسبقة، وقد وافق بموجبه على عقد التدقيق الجنائي الموقّع بين الدولة اللبنانيّة وشركة Alvarez & Marsal، وإشترط على مصرف لبنان تأمين المُستندات والمَعلومات اللاّزمة ضمن المدّة المُحدّدة لرفع السريّة المصرفيّة المنصوص عليها في قانون رفع السريّة المصرفيّة لغايات التدقيق الجنائي رقم ٢٠٠ تاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٩، لتقوم الشركة بإنجاز مهمّة التدقيق الجنائي، كما إشترط ديوان المحاسبة نشر تقرير التدقيق الجنائي،
- أصدر قاضي العجلة في مجلس شورى الدولة القرار رقم ٢٠٢٢/٣٢٥-٢٠٢٣ تاريخ ٢٠٢٣/٧/١٧ تطبيقاً لقانون الحقّ في الوصول إلى المعلومات المُنتهي إلى إلزام وزارة المالية تسليم

الجهة المُستدعية، جمعية المفكرة القانونية المعلومات المتعلقة بمراحل تنفيذ التدقيق الجنائي والمُستندات ذات الصلة بصورة فورية

- بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٧ صدر تقرير التدقيق الجنائي عن شركة Alvarez & Marsal وقد تمّ إيداعه لدى رئاسة مجلس الوزراء من قبل وزارة المالية،

- أمّا بالنسبة للمُناقصة العمومية التي أقرّتها الحكومة السابقة للتدقيق في المصارف التجارية، فبعد التنسيق بين المصرف المركزي ووزارة المالية ووزارة العدل تمّ إطلاق مُناقصة عمومية لتلزيم مشروع: Forensic audit of selected transactions involving BDL's foreign assets during the period between October 1st 2019 and December 31st 2023، وقد تمّ نشرها على منصّة هيئة الشّراء العام، وإنّ هذه المُناقصة هي قيد الإستكمال وفقاً للأصول المَعمول بها في قانون الشّراء العام، ونتيجة لذلك لا يُمكن تَحديد جدول زمني لها، على أن يتمّ الإبلاغ على النتائج لاحقاً.

رئيس مجلس الوزراء

د. نواف سلام